AFR 44/028/2009
31 يوليو/تموز 2009

نيجيريا: عمليات القتل على أيدي قوات الأمن في شمال نيجيريا

شجبت منظمة العفو الدولية اليوم عمليات القتل غير القانونية على أيدي قوات الأمن النيجيرية أثناء القتال الذي نشب مؤخراً في شمال البلاد، ودعت المفتش العام للشرطة إلى الإعلان على الملأ بأن كل من تثبت مسؤوليته عن حوادث القتل غير المشروع خلال العمليات في شمال نيجيريا سُيقدم إلى العدالة.

كما دعت منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق في حادثة مقتل محمد يوسف، الذي يُعتقد بأنه زعيم جماعة "بوكو حرام"، أثناء احتجازه على أيدي قوات الأمن النيجيرية يوم الخميس الموافق 30 يوليو/تموز.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه ينبغي تقديم جميع المسؤولين عن عمليات القتل غير المشروع إلى العدالة، بمن فيهم المسؤولون في هرم التسلسل القيادي الذين يصدرون أوامر بارتكاب حوادث قتل غير قانوني من قبل الأشخاص الذين يعملون تحت إمرتهم، أو يسمحون لهم بارتكابها.

إن منظمة العفو الدولية تعارض جميع عمليات القتل غير المشروع، سواء ارتُكبت على أيدي القوات المسلحة الخاضعة لسيطرة الحكومة، أو الجماعات المسلحة. بيد أن عمليات القتل غير المشروع على أيدي الجماعات المسلحة لا تعفي الحكومات من مسؤوليتها عن شن العمليات الأمنية بطريقة لا تؤدي إلى ارتكاب أفعال قتل غير مشروع على أيدي قوات الأمن التابعة للدولة نفسها.

ومن المعروف أن لدى قوات الأمن النيجيرية تاريخاً في مجال عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

ومع أن الحكومة تدعي بأنها تتبنى سياسة عدم التسامح بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب على أيدي الشرطة، فإن ثمة أنباء متواترة تفيد بأن قوة الشرطة تقوم بإعدام المعتقلين في الحجز، أو اللصوص المسلحين المشتبه بهم والموجودين قيد الاعتقال، أو الأشخاص الذين يرفضون دفع رشى، أو الأشخاص الذين يتم توقيفهم عند حواجز التفتيش على الطرق. كما تحدثت منظمة العفو الدولية مع العديد من أفراد عائلات الأشخاص المقبوض عليهم والمحتجزين لدى الشرطة النيجيرية الذين لا تُعرف أماكن وجودهم حالياً. وتخشى المنظمة أن يكون الأشخاص المفقودون قد أُعدموا.

وكثيراً ما يتورط الجيش النيجيري في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما في دلتا النيجر، حيث يتولى الجيش وظائف تنفيذ القانون. كما أن استخدام الجيش للقوة المفرطة عندما يتعامل مع المصادمات يعتبر حدثاً متكرراً ، وغالباً ما يفضي إلى وفيات في صفوف المارة.

خلفية

في يوم الأحد الموافق 26 يوليو/تموز 2009، اندلع القتال في بوتشي عندما شن رجال مسلحون، قيل إنهم أعضاء في جماعة دينية تُدعى "بوكو حرام"، هجوماً على مركز للشرطة. ووردت أنباء عن شن هجمات لاحقة على أهداف شرطية وحكومية في ولايات بورنو ويوبي وكانو وكاتسينا.

وفي يوم الإثنين الموافق 27 يوليو/تموز، أُضرمت النار في مركز للشرطة في بوتسيسكوم بولاية يوبي. وفي يوم الأربعاء الموافق 29 يوليو/تموز، ذكرت الشرطة أنها قتلت 30 شخصاً.

ولا تعمل خطوط الهاتف بصورة سليمة في المناطق المتضررة. وفي يوم الأربعاء 29 يوليو/تموز أغلقت قوات الأمن منطقة ميداغوري بولاية بورنو، وهي إحدى أكثر المناطق تضرراً.

وفي صبيحة يوم الخميس الموافق 30 يوليو/تموز، وردت أنباء عن مقتل 200 عضو مزعوم في جماعة "بوكو حرام" على أيدي قوات الأمن النيجيرية، بينما كانوا يحاولون الفرار من ميداغوري.

ووفقاً لمعلومات تلقتها منظمة العفو الدولية، فإن ما لايقل عن 55 شخصاً لقوا مصرعهم، وقُبض على 176 شخصاً في مدينة بوتشي وحدها.